

ايضاح المطالب

في

شرح المكاسب

لشيخنا الأنصاري عليه الرحمة

تأليف

آية الله الشيخ علي عارفي

الجزء الثامن



□ قم - خیابان معلم - میدان روح الله - انتشارات دارالتفسیر

□ تلفن: ۷۷۴۴۲۱۲-۰۲۵۱ - فاکس: ۷۷۴۱۶۲۱-۰۲۵۱

سرشناسه	عارفی پیشی، علی، ۱۲۱۰ -، شارح
عنوان قراردادی	المکاسب، شرح
عنوان و نام پدیدآور	ایضاح المطالب فی: شرح المکاسب لشیخنا الانصاری/تالیف علی العارفی البشی ابن قربانعلی.
مشخصات نشر	تم: فقه.
مشخصات ظاهری	ج: ۱۰۰
شابک	ج: ۸/۶-۲۷۳-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی: فیبا	
یادداشت	فهرست نویسی بر اساس جلد دوم: ۱۲۸۴.
یادداشت	عربی:
یادداشت	ج: ۷/ چاپ اول: ۱۳۸۸ (فیبا).
یادداشت	جلد ششم توسط دارالتفسیر منتشر شده است.
یادداشت	کتابنامه.
موضوع	انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴ - ۱۲۸۱ ق. المکاسب - نقد و تفسیر.
موضوع	معاملات (فقه).
شناسه افزوده	انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴ - ۱۲۸۱ ق. المکاسب، شرح
رده بندی کنگره:	۷۰۲۱۶۶ م/الف ۸/۱/ BP۱۹۰
رده بندی دیویی	۲۹۷/۳۷۲:
شماره کتابشناسی ملی	۸۴-۲۵۹۵۸:
	اداره کل پردازش و سازماندهی فیبا

□ ایضاح المطالب فی شرح مکاسب ۸

□ لشیخنا الانصاری (قدس سره)

□ المؤلف: سماحة آية الله الشيخ علي العارفي (دام ظله)

□ الطبعة: الاولى

□ المطبعة: نينوا

□ تاريخ النشر: ۱۳۹۰ هـ. ش - ۱۴۳۲ هـ. ق

□ الكمية: ۱۰۰۰ نسخة

□ ردمک ج: ۸/۶-۲۷۳-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸ □ الاخراج الفني: کمپیوتر المجتبیٰ

□ ردمک دوره: ۳-۲۳۲-۵۳۵-۹۶۴-۹۷۸ □ السعر: ۸۰۰۰ تومان

.....
حق الطبع محفوظ للمؤلف.

الفهرس

٣	 خيارات
٣	 القول في الخيارات وأقسامها وأحكامها
٤	 وينبغي هنا بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر
٤	 في تعريف الخيار بناءً على مسلك المتأخرين
٦	 في دفع اشكال عدم مانعية تعريف الخيار
٨	 في تعريف صاحب الجواهر (عليه الرحمة) الخيار
١٠	 في تعريف الخيار ثالثاً
١١	 في المقدمة الثانية
١٢	 هل يكون الأصل في البيع اللزوم أم لا
١٣	 في تحقيق العلامة الأنصاري معنى الأصل في البيع هو اللزوم
١٣	 في اشكال العلامة الأنصاري (عليه الرحمة)
١٣	 في اعتراض العلامة الأنصاري على مبنى المحقق الثاني (عليهما الرحمة)
١٥	 في المعنى الثاني للأصل
١٦	 في المعنى الثالث للأصل
١٦	 في تحقيق المعنى الرابع للأصل
١٨	 في خلاف الفاضل التوني (عليه الرحمة)
١٩	 في توجيهات كلام العلامة (عليه الرحمة)
٢٠	 في التوجيه الثاني بالنسبة الى كلام الفاضل (عليه الرحمة)

- ٢١..... في ردّ العلامة الأنصاري (عليه الرحمة) التوجيه الثاني أيضاً
- ٢٢..... في التوجيه الثالث لكلام العلامة عليه الرحمة
- ٢٤..... في تحقيق عدم ارتضاء العلامة الأنصاري (عليه الرحمة) هذا التوجيه أيضاً
- ٢٦..... هل يكون أصل اللزوم مخصوصاً بالبيع أم يجري في غيره
- ٢٨..... في بيان العمومات والمطلقات
- ٣١..... في أنّ الأحكام الوضعية مجعولة أم منتزعة عن الأحكام التكليفية
- ٣٢..... في اعتراض العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) على كلام الفاضل (عليه الرحمة)
- ٣٣..... في البيان الثالث المربوط بآية اوفوا بالعقود
- ٣٤..... في تحقيق الآية الثانية الدالة على لزوم البيع
- ٣٥..... في تحقيق الآية الثالثة الدالة على لزوم البيع
- ٣٦..... في أنّ دلالة الآيات الثلاث على اللزوم على النهج الواحد
- ٣٨..... في الاستدلال على اصالة اللزوم في البيع بالآية الرابعة
- ٤١..... في الاستدلال بالروايات الدالة على اصالة اللزوم في البيع
- ٤٣..... في اشكال العلامة الأنصاري عليه الرحمة على الاستدلال بالروايات
- ٤٥..... في الاستدلال بالرواية الرابعة على أصل اللزوم في البيع
- ٤٦..... في تحقيق تعارض الاستصحابين
- ٤٨..... في ردّ استصحاب بقاء علاقة المالك الأصلي بعد الفسخ
- ٥٣..... في تحقيق قول الفاضل (عليه الرحمة) في كتابه المختلف
- ٥٥..... في تشخيص موارد العمومات المثبتة لإصالة اللزوم
- ٥٦..... في دوران العقد بين اللازم والجائز
- ٥٨..... في ان نتيجة استصحاب اللزوم بقاء أثر العقد حسب
- ٦١..... الكلام في أنواع الخيارات
- ٦٢..... في أحكام خيار المجلس وشروطه

- ٦٤..... في إجماع الامامية على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين
- ٦٤..... في التعارض بين الخبر الموثق وبين الأخبار المستفيضة
- ٦٦..... في تحقيق المسألة الاولى من مسائل خيار المجلس
- ٦٨..... في تحقيق العلامة الأنصاري (قدس سرّه) في هذا المقام
- ٧٥..... في تحقيق قول العلامة (عليه الرحمة)
- ٧٦..... في ردّ قول صاحب الحقائق (عليه الرحمة)
- ٧٧..... في مختار العلامة الأنصاري (عليه الرحمة)
- ٧٩..... في مختار العلامة الأنصاري (عليه الرحمة) في هذا المقام
- ٨١..... هل يثبت خيار المجلس للموكل اذا كان للوكيل أم لا
- ٨٣..... في الاشكال الوارد على سقوط الخيار
- ٨٤..... في الاحتمالات الأربعة في هذا المقام على المختار
- ٨٦..... في النوع الثالث من الوكيل وهو غير الأولين
- ٨٧..... هل يكون ثبوت خيار المجلس للموكل أم لا
- ٨٨..... في ان حق الخيار قابل للنقل والانتقال الاختياريين
- ٩٠..... في تحقيق عدم ثبوت الخيار للفضولين أي خيار المجلس
- ٩٠..... في عدم ثبوت خيار المجلس للفضولين
- ٩١..... في ردّ الشيخ الأنصاري (عليه الرحمة) دليل الجماعة
- ٩٤..... هل يكون خيار المجلس للمالكين أم لا
- ٩٦..... هل يكون مفاد الاجازة صحّة البيع الفضولي أم التزام به
- ٩٧..... في المسألة الثانية من مسائل خيار المجلس
- ١٠٠..... في الاشكال الوارد في هذا المقام ودفعه
- ١٠١..... في الاشكال الثاني الوارد في هذا المقام
- في الخلاف المحكي في التحرير من القول بعدم ثبوت خيار المجلس

- للعائد الواحد ١٠٢
- في ان الغاية مانعة عن حمل المتبايعين على بيان حكم البائع والمشتري ١٠٣
- في توجيه الآخر لثبوت خيار المجلس للعائد الواحد ١٠٤
- في توجيه الآخر لثبوت خيار المجلس للعائد الواحد ١٠٤
- ويمكن أن يثبت خيار المجلس للعائد الواحد بتنقيح المناط ١٠٥
- في اولوية التوقف في الفتوى بالنسبة الى العائد الواحد ١٠٦
- في تحقيق ثبوت خيار المجلس للعائد الواحد على مبنى المشهور ١٠٦
- في تحقيق المسألة الثالثة من مسائل خيار المجلس ١٠٧
- في تحقيق المسألة الرابعة من مسائل خيار المجلس ١٠٨
- في توجيه كلام شيخ الطائفة (عليه الرحمة) في المبسوط ١٠٩
- في توجيه اطلاق كلام الشهيد (عليه الرحمة) في الدروس ١١٠
- في فساد توجيه الشهيد (عليه الرحمة) لكلام الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) ١١١
- في توجيه الثاني لكلام شيخ الطائفة (عليه الرحمة) ١١٢
- في توجيه الثالث لكلام شيخ الطائفة (عليه الرحمة) في المبسوط ١١٣
- في تحقيق مبدء خيار المجلس هل يكون من حين تحقق العقد أو من حين ترتب الأثر ١١٤
- في ثبوت الأثر والفائدة لجعل الخيار من حين العقد على هذا المبنى ١١٨
- في الجملات الثلاث عن الفقهاء الثلاث (عليهم الرحمة) ١١٩
- في تحقيق مبدء خيار المجلس في بيع الصرف اذا كان فضولياً ١٢١
- في مسقطات خيار المجلس ١٢٢
- في تخيل صاحب الجواهر (عليه الرحمة) في هذا المقام ورفعته ١٢٤
- في ردّ العلامة الأنصاري بيان صاحب الجواهر (عليهما الرحمة) ١٢٥
- في استدلال البعض على ان شرط سقوط الخيار مسقط له بعموم أوفوا

- بالعقود ١٢٦
- في توضيح وجه ضعف هذا الاستدلال على سقوط خيار المجلس ١٢٧
- في تحقيق الوجهين اللذين يوجبان تقدّم عموم الشروط ١٢٨
- في تحقيق الشاهد على حكومة أدلة العناوين الثانوية ١٣١
- في ان الاستدلال بالعمومات فيما نحن فيه ابتلى بالاشكال ١٣٤
- في الجواب عن الاشكالات الثلاثة ١٣٨
- أما الجواب عن الاشكال الثاني ١٤١
- في تحقيق الجواب الثاني عن الاشكال الثاني ١٤٣
- في التوهم بواسطة الجمع المذكور ودفعه ١٤٤
- في دفع التوهم المذكور والجواب عنه ١٤٦
- في الجواب عن الاشكال الثالث الوارد في هذا المقام ١٤٧
- في الجواب الآخر عن الاشكال الثاني والاشكال الثالث ١٤٨
- وشرط سقوطه يتصور على ثلاثة أنحاء ١٤٩
- في الصورة الثالثة من صور سقوط الخيار ١٥٣
- في تحقيق العلامة الأنصاري (عليه الرحمة) في هذا المقام ١٥٤
- في ان لشرط سقوط الخيار من حيث التقدم ١٥٥
- والتأخر والمعيّة ثلاثة فروض ١٥٥
- في تحقيق العلامة الأنصاري (عليه الرحمة) ١٥٧
- في ان مراد الشيخ الطوسي (عليه الرحمة) من قبل العقد قبل تمامه ١٥٩
- في مذهب الشيخ الانصاري (عليه الرحمة) ١٦٠
- في الاشكال الوارد في هذا المقام والجواب عنه ١٦١
- في توضيح عدم الالتزام اذا لم يكن الشرط ضمناً بالمثل ١٦٣
- في تحقيق المسقط الآخر ١٦٧

- ١٦٩ في ان السقوط والاسقاط هل يكونان قوليين أم لا
- ١٧١ في المسألة الثالثة تكون من فروع السابقة
- ١٧٣ في مختار العلامة الأنصاري (رضي الله تعالى عنه)
- ١٧٥ في تعارض الاجازة والفسخ
- ١٧٨ في المسألة الرابعة
- ١٧٩ في تحقيق معنى حدوث افتراقهما
- ١٧٩ في ملاك حل التفرق
- ١٨٥ في اشكال العلامة الأنصاري (قدس سره) على الدليلين
- ١٨٨ في صور التفرق والتخاير
- ١٩٠ الاحتمال الأول في الحديث
- ١٩١ والاحتمال الثاني في الحديث
- ١٩٢ في تحقيق المسألة السادسة المربوطة باكراه احد الطرفين
- ١٩٤ في مبني الأقوال الأربعة وتحقيقه
- ١٩٦ في تحقيق تفصيل العلامة (قدس سره)
- ٢٠٠ في اشكال العلامة الأنصاري (قدس سره) على كلام الفخر (عليه الرحمة) ...
- ٢٠١ في مختار العلامة الأنصاري (قدس سره) في مسألة اكراه أحد الطرفين
- ٢٠٣ في تحقيق النظر النهائي
- ٢٠٤ في تحقيق ردّ صحيحة الفضيل (عليه الرحمة)
- ٢٠٦ في وجه تقديم رواية الامام (عليه السلام)
- ٢٠٦ على صحيحة فضيل (عليه الرحمة)
- ٢٠٨ في تأييد العلامة الأنصاري (قدس سره) هذا القول
- ٢٠٩ قوله: فتأمل
- ٢١٠ هذا توجيه الاول للتفصيل والتفكيك

٥٦١	الفهرس
٢١٢	في تحقيق عكس المسألة
٢١٤	في زوال الاكراه عن الطرفين أو عن الطرف الواحد بعد المدة
٢١٥	في ردّ هذا الاستدلال
٢١٧	في المسألة الثامنة من مسائل خيار المجلس
٢١٨	في توضيح عموم التعليل المذكور في الرواية
٢١٩	القسم الثاني من أقسام الخيارات: خيار الحيوان
٢٢١	في اشكال المصنف (عليه الرّحمة) على نفسه بالصيد
٢٢٣	في تقسيم الحيوان المبيع الى الشخصي والكلّي
٢٢٥	هل يختصّ خيار الحيوان بالمشتري أم يعمّ البائع والمشتري
٢٢٩	في تحقيق كلام السيد السند المرتضى علم الهدى (قدّس سرّه)
٢٣٢	في كون هذه الصحيحة مخصصة لعموم ادلة القول الاول
٢٣٦	في تحقيق الشهرة الفتوائية هل تكون حجة أم لا
٢٣٨	في عدول العلامة الأنصاري عن الاشتراك (قدّس سرّه)
٢٣٩	في تأييد العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) القول الثالث
٢٤١	في الاشكال الثاني عليه وجوابه
٢٤٢	في اشكال الثالث عليه وجوابه
٢٤٢	في اشكال الرابع عليه وجوابه
٢٤٤	في المسألة الثانية من مسائل خيار الحيوان
٢٤٦	في مبدء خيار الحيوان
٢٤٨	في ادلة القائلين بكون مبدء خيار الحيوان من حين التفرّق
٢٥٠	في جواب العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) عن هذه الوجوه
٢٥٣	هل يكون المراد من زمان العقد اجراء الصيغة أم زمان الملك؟
٢٥٦	في المسألة الرابعة

- ٢٥٨ في ردّ العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) هذا القول
- ٢٦٠ في مسقطات خيار الحيوان
- ٢٦٢ في استدلال العلامة (قدّس سرّه) على كون التصرف مسقطاً للخيار
- ٢٦٤ في اشكال العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) على قول العلامة (قدّس سرّه)
- ٢٦٦ في اعانة العلامة (قدّس سرّه) ودفع الاشكال عنه
- ٢٦٨ في الوجوه المربوطة بجملة فذلك رضاً منه ولا شرط له
- ٢٧٣ في مختار العلامة الأنصاري (قدّس سرّه)
- ٢٧٣ في الوجوه بعد الاحتمالين
- ٢٧٧ في دفع الاشكال الذي أورد في هذا المقام
- ٢٧٨ في أنّ أظهر الاحتمالات الاحتمال الرابع
- ٢٨٠ في كلمات الاعلام الدالة على كون الملاك الرضا النوعي
- ٢٨٤ في توجيه كلام المحقّق الثاني (قدّس سرّه)
- ٢٨٥ في بيان الاشكال التنافي ودفعه
- ٢٨٧ في عدم تمامية هذا الدفاع عن لغوية تشريع الخيار
- ٢٨٨ في تحقيق التعارض بين أخبار الباب
- ٢٩٣ القسم الثالث من أقسام الخيارات خيار الشرط
- ٢٩٦ في المسألة الاولى من خيار الشرط
- ٢٩٨ في اشتراط كون مدّة الخيار مضبوطة
- ٣٠٠ في تحقيق قول كاشف الغطا (قدّس سرّه)
- ٣٠٢ في استدلال صاحب الجواهر (قدّس سرّه) على لزوم تعيين المدّة
- ٣٠٣ في المسألة الثانية من مسائل خيار الشرط
- ٣٠٥ في جواب العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) عن الأدلة الأربعة
- ٣٠٦ في أنّه هل تخصّص عمومات نفي الغرر أم لا

٥٦٣	الفهرس
٣٠٨	في أقوال تكون في المسألة
٣٠٩	في المسألة الثالثة من مسائل خيار الشرط
٣١٢	في تقسيم الخيار الى الشرعي والعرفي
٣١٣	في المسألة الرابعة من مسائل خيار الشرط
٣١٦	في لزوم مراعاة الأجنبي مصلحة الجاعل
٣١٧	قوله: ثم أنه ربّما
٣١٩	في المسألة الخامسة من مسائل خيار الشرط
٣٢٢	في المسألة السادسة من مسائل خيار الشرط
٣٢٣	في بيان ثمانية أمور
٣٢٥	في أدلة الاحتمالات المذكورة من الأخبار
٣٢٧	في أظهر الاحتمالات هو الاحتمال الثاني
٣٢٨	في الأمر الثاني
٣٣٢	في حكم الثمن الكلّي
٣٣٤	في الأمر الثالث من الأمور الثمانية
٣٣٦	في الأمر الرابع من الأمور الثمانية
٣٣٨	في المسقط الثاني من المسقطات
٣٣٩	في المسقط الثالث من مسقطات خيار الشرط
٣٤١	في الاشكال الذي أورد في هذا المقام ودفعه
٣٤٢	في اشكال صاحب الجواهر على بحر العلوم (قدّس سرّهما)
٣٤٤	في اشكال العلامة الأنصاري (قدّس سرّه)
٣٥٠	في الأمر الخامس من الأمور الثمانية
٣٥٢	في ان القانون مخصوص بتلف المبيع
٣٥٦	في الأمر السادس من الامور الثمانية المربوطة ببيع الخيار

- في الاشكال العلامة الانصاري على كلام صاحب الحقائق (قدّس سرّهما) .. ٣٥٩
- في انّ الحاكم الشرع يقوم مقام المشتري ٣٦١
- في ان عدول المؤمنين يقوم مقام المشتري ٣٦٣
- هل يجوز ردّ الثمن بجدّ الصغير أم لا ٣٦٤
- هل يجوز مزاحمة الحاكم الشرع للحاكم الآخر أم لا؟ ٣٦٥
- في الأمر السابع من الأمر الثمانية ٣٦٦
- في الأمر الثامن من الأمور الثمانية المربوطة ببيع الخيار ٣٦٨
- في تبصرة الصورة الرابعة ٣٧٠
- في الفروض الثلاثة في بيع الخيار ٣٧١
- في المسألة السابعة من مسائل خيار الشرط ٣٧٢
- في بيان المانع عن تأثير عموم الشروط ٣٧٤
- في استدلال العلامة الأنصاري على عدم جريان شرط الخيار في الاقاعات
أيضاً ٣٧٥
- في الطريق الثالث لتوضيح الدليل الثاني ٣٧٧
- في انّ الايقاع استقلالي وتبعي ٣٧٩
- في العقود التي يجري فيها خيار الشرط ٣٨١
- في اشكال العلامة الأنصاري على الدليلين ٣٨٢
- في تأمل العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) ٣٨٣
- في حكم الصدقة ٣٨٤
- في مختار العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) في الصدقة ٣٨٥
- في حكم الصلح ٣٨٦
- في حكم الضمان ٣٨٧
- في حكم الرهن ٣٨٨

٣٨٨	في أحكام بيع الصرف
٣٨٩	في العقود التي يصح فيها شرط الخيار بالاجماع
٣٩٢	في بيان ضابطة جريان خيار الشرط في العقود
٣٩٣	القسم الرابع من أقسام الخيارات خيار الغبن
٣٩٦	الآن نشرع في بحث الحكمي
٣٩٧	في الدليل الثاني على ثبوت خيار الغبن
٣٩٩	في تضعيف استدلال الفاضل (قدس سره) على مشروعية خيار الغبن ...
٤٠٢	في تعارض صدر الآية الشريفة وذيلها
٤٠٢	في علاج التعارض المذكور
٤٠٤	في الدليل الرابع على مشروعية خيار الغبن
٤٠٥	في الدليل الخامس على ثبوت خيار الغبن بقانون لا ضرر
٤٠٧	في وجه تشبيه المغبون بالمريض
٤٠٨	في اعتراض العلامة (قدس سره) على هذا الفتوى
٤٠٨	في الاحتمال الثاني من الاحتمالين
٤٠٩	في الجواب عن اشكال العلامة رضي الله عنه
٤١١	في الاشكال الوارد على كلام الايضاح
٤١٣	في الاشكال الوارد على أخذ التفاوت من الضرر على الغابن
٤١٥	في الدليل السادس على ثبوت خيار الغبن
٤١٨	وتنقيح بحث خيار الغبن يتم برسم المسائل الخمسة
٤٢٠	في شقوق الجهل بالقيمة
٤٢١	في الاشكال الوارد في الشقيين الأخيرين
٤٢٣	في كون ثبوت الخيار للجاهل بالقيمة مطلقاً
٤٢٧	في شقوق الوكيل عن جانب المالك في بيع المتاع

- ٤٢٨ في الأمور التي يثبت بها الجهل بالقيمة
- ٤٣١ في وجه تقديم الظاهر على الأصل اذا تعارضاً
- ٤٣٢ في فروع اختلاف الطرفين في القيمة
- ٤٣٤ في تحقيق حكم الفرع الثالث والفرع الرابع
- ٤٣٦ في الشرط الثاني لثبوت خيار الغبن للمغبون
- ٤٣٨ في كون ملاك لا ضرر ضرراً مالياً مع قطع النظر عن حال الاشخاص
- ٤٤١ في الاشكال المهم في هذا المقام
- ٤٤٣ في اشكال العلامة الأنصاري على توجيه المحقق القمي (قدس سرهما)
- ٤٤٥ في الجواب الثاني والفرع المهم عن الاشكال
- ٤٤٥ في الجواب الثالث عن الاشكال
- ٤٤٦ في الجواب الرابع عن الاشكال المهم
- ٤٤٨ في الجواب الخامس عن الاشكال
- ٤٤٩ في المسألة الثانية من مسائل خيار الغبن
- ٤٥١ في الشواهد التي يدل بعضها على الوجه الأول وبعضها على الوجه الثاني
- ٤٥٤ في الآثار المترتبة على خيار الغبن
- ٤٥٦ في ظهور ثمرة الوجهين من كون ظهور الغبن شرطاً أو كاشفاً
- ٤٥٦ في جريان الوجهين في خيار العيب أيضاً
- ٤٥٨ في رد العلامة الأنصاري (رضي الله تعالى عنه) هذا الاستظهار
- ٤٥٩ المسألة الثالثة: في مسقطات خيار الغبن
- ٤٦٠ في حكم اسقاط الخيار بالعوض
- ٤٦٣ في اسقاط هذا الخيار بعد العقد قبل ظهور الغبن
- ٤٦٤ في الاشكالات الثلاثة في هذا المقام
- ٤٦٥ في الاشكال الثاني والجواب عنه

- ٤٦٦ في الاشكال الثالث ودفعه
- ٤٦٧ في الأمر الثاني المسقط لخيار الغبن
- ٤٦٩ في توجيه الغرر المذكور في كلام الشهيد (قدّس سرّه) في مختار العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) في المسألة
- ٤٧٠ في الأمر الثالث المسقط لخيار الغبن
- ٤٧٤ في تحليل العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) في هذا المقام
- ٤٧٧ في الأمر الرابع المسقط لخيار الغبن
- ٤٧٨ في اعتراض الشهيد (قدّس روحه السعيد) على المشهور
- ٤٨١ هل يلحق الاجارة بالبيع أم لا
- ٤٨٦ هل يلحق الامتراج بالبيع أم لا
- ٤٨٧ البحث في تصرف الغابن في الثمن
- ٤٨٩ في أدلة الوجوه الثلاثة المذكورة
- ٤٩١ في الاعتراض على كلام ثاني الشهيد
- ٤٩٤ في تصرف الغابن في العين نقيصة أو زيادة أو امتزاجاً
- ٤٩٦ في أدلة الوجوه الثلاثة المتقدمة
- ٥٠١ في تحقيق العلامة الأنصاري (قدّس سرّه) في المقام
- ٥٠٤ في اختيار المغبون الابقاء
- ٥٠٨ في حكم الزرع في أرض المغبون
- ٥٠٩ في بحث تغير المبيع بالامتزاج
- ٥١٠ في بقاء الكلام في حكم تلف العوضين مع الغبن
- ٥١٣ في حكم اتلاف الغابن ما وصل اليه
- ٥١٦ في حكم تلف ما وصل بالغابن
- ٥١٧ في اتلاف الأجنبي ما وصل بيد الغابن
- ٥١٩

- ٥٢١ في اتلاف المغبون ما يبد الغابن
- ٥٢٢ في المسألة الرابعة من مسائل خيار الغبن
- ٥٢٤ في الاستدلال بآية التجارة عن تراض والنهي عن الاكل بالباطل
- ٥٢٧ في المسألة الخامسة من مسائل خيار الغبن
- ٥٢٩ في اعتراض العلامة الأنصاري (أعلى الله تعالى مقامه) على الوجوه
- ٥٣٣ في الفرض بين كون الزمان ظرفاً للحكم وقيداً للحكم
- ٥٣٥ في بطلان قول السيد بحر العلوم (قدس سرّه) أيضاً
- ٥٣٦ في شروع بحث الصغروي
- ٥٣٧ في تحقيق أدلة القائلين بتراخي خيار الغبن
- ٥٤٠ في دفع قول صاحب الرياض أعلى الله مقامه
- ٥٤٦ في مختار العلامة الأنصاري (قدس سرّه) في هذا المقام
- ٥٤٨ هل يكون الملاك فورية العقلي أم فورية العرفي
- ٥٥٠ في معذورية الجاهل بالخيار في ترك المبادرة
- ٥٥٣ في ادعاء المغبون نسيان الخيار
- ٥٥٥ الفهرس